وقضيته قال السيد المحقق قدس سره اطلاق القضية على المدلول
حقيقه وعلى الدال مجاز الا الظهران اطلاق الخبر بالعكس ان قصد به اى
بالمركب التام الحكاية عن الامر الواقعى الذى هو المحكى عنه وهو فى الحملية
كون الموضوع بحيث ينتزع عنه المحمول او يسلب عنه وفى المتصلة كون المقدم
بحيث لا يفارقه التالى ان وجد اتفاقا اولزوما او عدم كونه على هذه الحيثية
وفى المنفصلة كونه بحيث تنافيه اولا ينافيه ومن ثمه اى من اجل كونه حكاية
يوصف بالصدق اى المطابقة للمحكى عنه والكذب اى عدمها ومن ثمه
يحتملها بالنظر الى نفس مفهومه مع قطع النظر من خصوص المواد ثم
هما يختلفان باختلاف الحكاية فان قصد الحكاية عن الامر الواقعى يجب
تحققه فى الواقع وانحان عن عالم التقدير يجب تحققه تقديرا فزيد حجر ان
حكاية عن الواقع المحقق فكاذب وانحان عن العالم التقدير فصادق ثم
ههنا شك هو ان قول القايل كلامى هذا كاذب مشيرا اليه انحان
كاذبا يكون صادقا وربما يقرر بان زيدا لم يتكلم بكلام الا بهذه القضية
كل كلامى اليوم كاذب وباقى التقرير بحاله وربما يقرر رجلا لم يتكلم يوم
الجمعة الا بهذا القضية كل كلامى يوم السبت صادق وكل كلامى يوم الجمعة كاذب
فيلزم من صدق كل كذبه فاراد المص الى دفعه الذى تفرد به المحقق الدوانى
وقال فقول القايل كلامى هذا كاذب ليس بخبر والا لكان له محكي عنه وهو
باطل لان الحكاية عن نفسه غير معقول فانهما من قبيل المتضائفين فلان
قولنا كل خبر يحتمل الصدق والكذب لان المحكى عنه فيه قدرا هذا مع افراد
من الاخبار الاخر والحكاية نفسها وحدها ولا استحالة فى الاختلاف
فى الاحوال كالاجتماع والانفراد وكذا الحكاية عما هو حكاية عنها غير دونوا

فقول

نقول القايل كلامى يوم السبت صادق وكلامى يوم الجمعة كاذب
ليسا بخبرين فاذن انحل الاشكال بجميع تقاريره قال بعض الاجلة انه ليس
بكلام تام بناء على ان القضية غير مستقلة فلا يمكن الحكم عليها هذا
وان يتم فيما اذا احدث شخصية لكنه فاسد فيما احدث فى صورة المحصورة
لانه اذا لوحظت بوجه مستقل يصح عليها الحكم كما سبق وان يبنى على
مذهب القدماء فلا حكم فى هذه المركبات الا على المفهومات المستقلة
المحمولية مرة لها والله اعلم بالصواب والحق انه بجميع اجزائه ماخوذ فى
جانب الموضوع فالنسبة ملحوظة محلا فهى المحكى عنها ومن حيث تعلق
الايقاع بها ملحوظة تفصيلا لاستدعاء الايقاع ذلك فهى الحكاية فيختلف
صدق هذه القضية فى التفصيل وكذبه فى الاجمال ولا استحالة او فنختار
كذبها بناء على ان المجمل لا يتصف بهما فانحل الاشكال بجميع تقاريره وثبت
له المحكى عنه المغاير فاندفع جواب المحقق الدوانى قال فى الحاشية هذا كما
انه جواب عن السوال رد لقول المحقق وفيه نظر ظاهر لانه ان اراد التوجيه
الاول كما يدل عليه قوله من حيث تعلق الايقاع فيلزم ان يكون له محكى عنه
حتى يتصور الكذب فيه وينجر الكلام اليه حتى يتسلسل وان اراد الثانى
وانحان مستبعدا عن العبارة نعم ان الاجمال عنده متعلق التصديق
فكيف لا يتصف بالصدق والكذب ان اراد بالاجمال الصورة الوحدانية
المنحلة الى التفصيل او الصورة المتعددة الملحوظ بلحاظ واحد المتحركين فى
سلك الترتيب فغير مطابق للسوالى او السوال كان على تقدير كون الاشارة
الى المفصل والتعبير عنه بمفرد وان اراد به الملحوظ بوجه مستقل فهو
خبر وقضية فلابد من صدقه او كذبه فى نفس الامر مع لزوم كون الشىء

Copyright © King Saud University